

# نشرة صندوق النقد الدولي



الرقابة الاقتصادية

## بداية جديدة في ممارسة الصندوق للرقابة الاقتصادية

بقلم غيلدا فرنانديز، ولورنس دوايت، وموانزا نكوسو

إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة

١٩ يوليو ٢٠١٢

يعمل الصندوق على تحديث إطاره الرقابي كوسيلة لتعزيز الرصد المبكر للمخاطر وزيادة قدرته على تقديم المشورة بشأن السياسات في الوقت المناسب (الصورة: صندوق النقد الدولي).

- الصندوق يعزز الإطار المستخدم في ممارسة أعمال الرقابة
- الإصلاحات ستؤدي إلى تحسين دمج الأنشطة الرقابية على الاقتصادات المنفردة والتطورات العالمية
- تقرير جديد يصدر على أساس تجريبي ليرتكز عليه المنهج الجديد في دراسة المراكز الخارجية لكبرى اقتصادات العالم

أحرز صندوق النقد الدولي تقدماً نحو تعزيز أساليب مراقبته لاقتصادات البلدان الأعضاء وإدخالها ضمن تحليلاته العالمية. ويركز الإطار الجديد بشكل مباشر على تحديد ما يبدو من مخاطر وشيكة، وانتقالها من اقتصاد إلى آخر، ومشورة الصندوق بشأن السياسات الممكنة لمواجهةها.

وبينما يظل إشراف الصندوق على سياسات أسعار الصرف في البلدان الأعضاء في صميم عمله الرقابي بمقتضى اتفاقية تأسيسه، فإن "القرار" الجديد سكون أساساً لمشاركة الصندوق بمزيد من الفعالية في جهود البلدان الأعضاء المتعلقة بسياساتها الاقتصادية والمالية المحلية.

وقد وافق المجلس التنفيذي للصندوق في ١٨ يوليو ٢٠١٢ على القرار الجديد المعني بالرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف — والذي يُعرف باسم "قرار الرقابة الموحدة" — لتحسين رقابته على الاقتصادات في مختلف أنحاء العالم. كذلك قام الصندوق بإصدار تقرير تجريبي جديد بشأن القطاع الخارجي يهدف إلى تعميق ما يجريه من تقييم للاختلالات الخارجية.

وفي هذا الصدد، صرحت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، بقولها "تأتي موافقة المجلس التنفيذي اليوم على "القرار المعني بالرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف" وإصدار "تقرير تجريبي بشأن القطاع الخارجي" بمثابة خطوتين مهمتين نحو بداية جديدة في كيفية ممارسة الصندوق لأعمال الرقابة — حيث يقوم بمتابعة وتقييم

اقتصادات البلدان الأعضاء وتطورات البيئة الاقتصادية والمالية العالمية. فنظرا للبيئة الاقتصادية العالمية الحالية بكل تحدياتها وروابطها الوثيقة المتبادلة، يتعين وجود رقابة فعالة تتيح الرصد المبكر للمخاطر وتقدم المشورة في الوقت المناسب حول السياسات الملائمة."

ويشكل "قرار الرقابة الموحدة" جزءا من جهود الصندوق المتواصلة لتحسين فعالية عمله الرقابي، يتم فيه التركيز على الخصائص الأساسية المتمثلة في الحوار والإقناع، والصراحة، والإنصاف، ومراعاة ظروف كل بلد على حدة.

وبصفة منفصلة، سيساعد "التقرير التجريبي بشأن القطاع الخارجي" على الجمع بين المنظرين القطري والعالمي في تقييم الصندوق للاختلالات الخارجية، مما سيزيد من قدرة الصندوق على أداء المهمة الموكلة إليه في تعزيز استقرار النظام النقدي الدولي وممارسة الرقابة على سياسات أسعار الصرف.

### تعزيز الإطار القانوني

يتضمن القرار الجديد تحديدا واضحا لدور كل من الصندوق وبلدانه الأعضاء، ويضع إطارا قانونيا شاملا للرقابة، ويجمع بين الرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف بشكل أفضل، وينص على تغطية أكثر انتظاما لانتقال تداعيات السياسات الاقتصادية والمالية المحلية من البلدان الأعضاء إلى الاقتصاد العالمي.

ولا يُحدث "قرار الرقابة الموحدة" تغييرا في التزامات البلدان الأعضاء التي تنص عليها اتفاقية تأسيس الصندوق. ولضمان سلاسة التحول من الإطار القديم إلى الجديد، سيصبح القرار الجديد نافذا بعد اعتماده بستة أشهر.

ويعمل هذا القرار على تعزيز الإطار القانوني الحالي بعدة طرق مهمة، وهو خاصة ما يلي:

- بيان تركيز الرقابة متعددة الأطراف على أهم القضايا ذات الصلة بالاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي؛
- استخدام مشاورات المادة الرابعة كأداة للرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف، مما يدعم اندماجهما بشكل أفضل؛
- إتاحة المجال لمزيد من الفعالية في تغطية كل من سياسة سعر الصرف والسياسات الاقتصادية والمالية المحلية في البلد العضو؛
- ضمان التغطية الملائمة للتداعيات المترتبة على سياسات البلدان الأعضاء والتي قد تؤثر على الاستقرار العالمي؛
- توضيح أساليب الرقابة متعددة الأطراف ووضع إطار لما يمكن إجراؤه من مشاورات على أساس متعدد الأطراف.

ويعتبر تعزيز الإطار القانوني مع الجهود الرامية لتحسين الجوانب التشغيلية للرقابة، والتي تسترشد **بمراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات لعام ٢٠١١**، وهي تقييم شامل لفعالية الرقابة والإطار القانوني الأساسي.

### التقييم التجريبي للاختلالات الخارجية

يهدف "التقرير التجريبي بشأن القطاع الخارجي" إلى زيادة فعالية الرقابة على الاختلالات الخارجية. ويوسع التحليل نطاق الرقابة التي يجريها الصندوق على القطاع الخارجي بحيث يشمل، على نحو منتظم وإلى جانب أسعار الصرف، تقييم الحسابات الجارية، ومراكز الميزانيات العمومية، وكفاية الاحتياطات، وتدفق رأس المال، وسياسات الحساب الرأسمالي. ومن ثم، فإنه يجمع بين المنظورين الثنائي ومتعدد الأطراف في تقرير موحد.

ويستعرض التقرير بإيجاز ملامح التحليل المنسق متعدد الأطراف الذي يغطي المراكز الخارجية للاقتصادات الكبرى ويتم إجراؤه في وقت واحد (شاملا ٢٨ اقتصادا كبيرا ومنطقة اليورو)، ويشير إلى ردود الفعل ردود الأفعال الممكنة على مستوى السياسة الاقتصادية. ويستخدم التقرير منهجا تجريبيا جديدا لتقدير الأرصدة الخارجية، إلى جانب التقدير الاستثنائي – مع الإقرار بأوجه عدم اليقين التي تنطوي عليها هذه التقديرات.

ويبني "منهج تقدير الأرصدة الخارجية" الجديد على الأساليب السابقة ويعمل على تحسينها. فالمنهج يستبعد تأثير العوامل الدورية ويتيح للصندوق تحديد التأثير الذي يقع على الحساب الجاري في البلد المعني من جراء التثوهات التي تلحق بسياسة المالية العامة، والحماية الاجتماعية، وضوابط رأس المال، وتراكم الاحتياطات، والعوامل الهيكلية الأخرى. ومن الممكن أيضا أن يحدد هذا المنهج ما إذا كان ينبغي تغيير سياسات البلد الأصلي أو تغيير المسار في الاقتصادات الأخرى.

ويضمن التقرير إجراء هذه التقييمات على أساس من الصراحة والإنصاف، حيث تطبق نفس المنهجيات على جميع البلدان، وتتسم التقييمات المستخدمة في فرادى البلدان بالاتساق مع المستوى متعدد الأطراف. مع البلدان المنفردة بالاتساق مع المستوى متعدد الأطراف. وفي نفس الوقت، تتيح فرق العمل القطرية التابعة للصندوق رصيذا من المعرفة العميقة بالعوامل التي ينفرد بها كل بلد من أجل تحديد العوامل المهمة التي لا ترصدها النماذج الاقتصادية.

### استطلاع الآراء التقييمية

يصدر الصندوق "تقرير القطاع الخارجي" على أساس تجريبي، ويتطلع إلى تنقيح المنهج المستخدم فيه على مدار الشهور القادمة، وهو يرحب بأي آراء أو تعليقات على التقرير وعلى منهجية "تقدير الأرصدة الخارجية". وضمن هذه العملية، سنتاح للباحثين مجموعة من البيانات تركز عليها نماذج الانحدار قبل موعد الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١٢.